

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٤ أكتوبر ١٩٩٥

## من طابا إلى واشنطن .. اتفاق على الهواء !

٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ رحل الزعيم خالد الذكر جمال عبدالناصر.. ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ وقع ياسر عرفات واسحق رابين الاتفاق التكميلي في مسار التسوية الفلسطينية - الاسرائيلية.

نقطة ابتداء..

صلاح الدين حافظ

عبر خمسة عشر شهرا من الشد والجذب، أصبح عنصر الوقت هو صلب عملية التفاوض المعقدة.. إذ بقدر قلق الفلسطينيين من نفاذ الوقت وتبدده شهرا وراء شهر بما يعنيه من تضخم المشاكل خصوصا تنامي قوة المعارضين للسلام مع اسرائيل بالشروط التي تم بها، بقدر مهارة الاسرائيليين في اضاءة الوقت تأجيلا لتطبيق المبادئ الرئيسية، التي سبق ان وافقوا عليها، ورهانا على ان المستقبل ربما يعطيهم فرصا افضل، لتحويل هذا الاتفاق الى مجرد وهم ليس له من الواقع نصيب.

وقد كان موحيا، ان تنتقل المفاوضات بين الجانبين في مراحلها الاخيرة والصعبة الى «طابا» بالذات.. آخر قطعة ارض مصرية حاول الاسرائيليون التشبث باستمرار احتلالهم لها، ورمز اصعب مراحل التفاوض بين مصر واسرائيل، واشهر قضايا التحكيم الدولي خلال نصف القرن الاخير، التي شهدت اطلاقنا من الوثائق والمرافعات وشهادات الشهود، والتي ان جاءت نتيجتها النهائية لصالح مصر بعودة آخر شبر من حدودها الدولية الى سيادتها، فانها لم تكن لتصل الى هذه النتيجة لولا حنكة المفاوض المصري وقدرته على مقاومة التسوية والمرادغة الاسرائيلية، وصلابته في الدفاع عن شرف الوطن - كمبدأ - حتى لو كان متعلقا بشبر واحد من الرمل.. ذلك المبدأ الذي غسلته حرب السادس من اكتوبر المجيدة بالدماء الزكية فطهرته من مرارات الهزائم والنكسات!!

ربع قرن ضاع من اعمارنا، بين الحلم والواقع، وعلى الاجيال الجديدة ان تتامل بتفهم وعقلانية، الفرق بين زمان الحلم الذي راودنا في بناء امة قوية حديثة، وبين زمان الواقع المفروض، الذي قد يزيج الحلم ويبنى مكانه الوهم.. ثمة فوارق فريدة هي في تاريخنا الحديث!!

قبل ايام، تابعنا على الهواء عبر الشاشة الصغيرة الحدث «التاريخي» لتوقيع الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، في عاصمة العواصم واشنطن، تحت الرعاية الامريكية، التي بذلت جهودا ضخمة وملحة ومارست ضغوطا عاتية، لكي يصل الطرفان الفلسطيني - الاسرائيلي، الى «اتفاق حول الاتفاق»، خلال المفاوضات العسيرة التي دارت في طابا على مدى اسابيع من الكر والفر.

وبداية يجب ان نذكر، ان التوصل الى هذا الاتفاق الاجرائي، الهادف الى اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية. وليس انسحابها - قد تأخر عن مواعده الاصلى الذي نصر عليه الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الاول، بنحو خمسة عشر شهرا، امضاها الجانبان في ممارسة «لعبة التضاعط»، الفلسطينيون اي السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات، المحاصرة في قطاع غزة وجيب اريحا، يضغطون على اسرائيل، لتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه، توسيعا لسلطة الحكم الذاتي، قبل ان تدبل ويتبدد «السلام المرجو»، والاسرائيليون بقيادة رابين - بيريز يماطلون يتهربون يسوفون، رهانا على ضياع الوقت وصعود اليأس فالنسيان!

وهذه خطوة يعتبرها المفاوض الفلسطيني،  
تقدما كبيرا يمكن السلطة الفلسطينية من  
ممارسة سيادتها على أرضها وبتيح لها  
توسيع سلطتها خارج نطاق غزة - أريحا،  
ويسمح لها بإجراء انتخابات عامة، بين أبناء  
شعبها لاختيار ممثلين منتخبين يتولون  
السلطة في المستقبل، ويمهدون الطريق نحو  
الدولة المستقلة!!

في حين يؤمن الإسرائيليون، بأن هذا  
الاتفاق مجرد خطوة إجرائية تكتيكية،  
سمحت لقواتهم بالتخفيف من عبء الاصطدام  
اليومي بالفلسطينيين في المدن والمناطق  
السكنية المكتظة - حيث دارت معارك الالتحام  
المستمرة منذ زمن انتفاضة الحجارة حتى  
الآن - في حين أنهم لم يفقدوا من الناحية  
الاستراتيجية قدرة التحكم في كل المناطق  
التي سينسحبون منها، ولم يفقدوا ميزة بقاء  
يدهم وسلطتهم العليا على الأمور، خصوصا  
بعد أن جرى تقطيع اوصال الضفة وغزة  
وعزل بعضها عن بعض، طبقا لنصوص  
الاتفاق!

■ **ثالثا :** لان الاتفاق جاء بهذا الشكل  
الهرس، وبعد المفاوضات العسيرة، فإنه عمليا  
فشل في تحقيق اي من الاهداف الرئيسية

للشعب الفلسطيني، بعد ان فشل المفاوضون  
في التوصل لاتفاق حول القضايا الجوهرية..  
فجرى تاجيلها الى مرحلة قادمة..  
فما هي هذه القضايا الرئيسية التي تم  
تعليقها او تاجيلها.. خذ عندك قضايا، هي  
جوهر القضية الفلسطينية، مثل حق السلطة  
الوطنية الفلسطينية في السيادة على الارض  
وعلى المياه - خصوصا المياه - وحق الدفاع  
الوطني، والاتفاق على الحدود الدولية،  
ومستقبل الاف المعتقلين الفلسطينيين في  
السجون الاسرائيلية، وتوزيع الكهرباء،  
وصولا للغموض المتعمد حول مستقبل الدولة  
الفلسطينية، وحق العودة للاجئين، ووضع  
القدس اضافة الى الخليل، وكلتاها تتعرض  
للتيهويد الكامل، ووضع المستوطنات  
الاسرائيلية في الضفة التي تصل الآن الى  
١٢٥ مستوطنة، هي ترسانات عسكرية  
مغروسة في اللحم الفلسطيني، تزحم بنحو  
١٤٠ الف مستوطن!

فان كان الاتفاق الاخير قد اجل كل هذه  
القضايا الجوهرية والحيوية، الى مستقبل  
التفاوض الغامض، فماذا انجز، غير اشتداد  
حدة الخلاف حوله!

■ **حادثة الخلاف حول الاتفاق الفلسطيني -**  
الاسرائيلي الاخير، بدأت منذ اللحظات  
الاولى، على الجانبين العربي - والفلسطيني  
خصوصا - والاسرائيلي كذلك..  
فان كان مجلس الوزراء الاسرائيلي مثلا،  
قد صدق على مسودة الاتفاق يوم الاربعاء  
الماضي - ٢٧ سبتمبر - قبل التوقيع في

ونحسب ان مناخ درس طابا المصري، كان  
هو المعلق فوق رؤوس المفاوضين  
الفلسطينيين والاسرائيليين، في ارض طابا  
طوال الاسابيع الماضية، المفاوض الفلسطيني  
يحاول استلهاام مغزى هذا الدرس والتمسك  
بقوة الحجة مع الصبر ومجاوبة المراوغة  
بالحق، والمفاوض الاسرائيلي، يحاول ان  
يبتدع اساليب جديدة في المراوغة  
التفاوضية، تبعده عن تكرار نفس الدرس على

وتيرة ما جرى من قبل مع المفاوضين  
المصريين، الذين سلبوه الحجة، بعد ان سلبه  
المقاتلون المصادقية في مواجهة السادس من  
اكتوبر!

الآن... بعد ان اتفق الطرفان، من منهما  
استفاد من درس طابا حقا، من كسب ومن  
خسر!

■ **نحسب انه من السابق لاوانه، الحكم على**  
الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الاخير،  
حكما متكاملا، لسبب جوهرى، هو اننا لم  
نطلع بعد على كامل نصوصه العديدة،  
خصوصا انه يقع في نحو ٤٥٠ صفحة، فضلا  
عن كومة هائلة من الخرائط التفصيلية  
المرفقة كوثائق مكملة للاتفاق.. ولكننا من  
القراءات الاولى التي اتبحت لنا، نستطيع  
هنا مناقشة المبادئ العامة التي جاءت به،  
بل التي جاء هو من اجل اقرارها، برضا  
الطرفين وبمباركة الآخرين.  
ولنا هنا عدة ملاحظات هي :

■ **اولا :** ان الاتفاق الاخير لا يدخل في  
نطاق الاتفاقات السياسية الجوهرية، ولكنه  
في اعتقادنا، اتفاق اجرائى بحت، هدفه تنفيذ  
بعض ما جاء في الاتفاق الفلسطيني -  
الاسرائيلي الرئيسى الذى جرى توقيعه في  
واشنطن عام ١٩٩٣، والذي كان بمثابة تنويج  
رسمى لمحاادثات سياسية سرية احيانا علنية  
احيانا اخرى، بلغت ذروتها في اتفاق  
«اوسلو، عاصمة النرويج».

ولذلك فمن الخطأ الحكم على الاتفاق  
الاخير بمنظور سياسى بحت، اى من الخطأ  
تصور ان مثل هذا الاتفاق، هو الامل المرتجى  
وهو «غاية المنى» كما يقولون، او هو اولى  
خطوات بناء دولة الاستقلال فوق ارض  
فلسطين المقدسة.

■ **ثانيا :** رأينا اذن ان هذا الاتفاق، هو  
مجرد نقطة تحرك مرحلية في صراع  
التفاوض الفلسطيني - الاسرائيلي صلبه،  
نقل «بعض الصلاحيات الادارية»، التي كان  
يمارسها جيش الاحتلال الاسرائيلي في  
الضفة الغربية، الى سلطة الحكم الذاتى  
الفلسطينى، مثل صلاحيات الخدمات كالنقل  
والمواصلات واختصاص البلديات والمحليات،  
والاشراف على الامن فى بعض - وليس كل -  
المدن الرئيسية، مقابل اعادة انتشار القوات  
الاسرائيلية خارج هذه المدن، لتتمركز في  
المواقع الاستراتيجية وطرق المواصلات  
ونقاط التحكم الرئيسية.

ومن بين التسعة الحضور، وافق ثمانية أعضاء ورفض عضو واحد هو سمير غوشة، أي ان القراءة الحقيقية للتصديق الفلسطيني على الاتفاق قد تمت بثمانية اصوات مقابل معارضة ثمانية آخرين، الأمر الذي اعتبره الأعضاء المقاطعون - ومن بينهم شخصيات بارزة مثل فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية ومحمود درويش وشفيق الحوت وسليمان النجاب وعبدالله الحوراني - بمثابة اجتماع غير نظامي، وبالتالي فان التصديق غير شرعي وغير ملزم للشعب الفلسطيني، لانه اتفاق يتضمن تنازلات خطيرة تهدد الحقوق الفلسطينية ويسهم في استمرار الاحتلال الاسرائيلي، مقابل ضياع الامل في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة!!

كيف... يلخص المعارضون، اسباب رفضهم لاتفاق طابا - واشنطن في نقاط تستدعي اعادة التفكير، مثل ان هذا الاتفاق يحل ببساطة المشكلات الامنية الاسرائيلية ويخفف من اعبائها، بينما يزيد المشكلات الفلسطينية ويعقدتها، يكفي ان الاتفاق الاخير يحقق لاسرائيل ثلاث مميزات جوهرية، هي :

(١) انه يضمن هيمنة اسرائيل الامنية الكاملة على ما بين ٨٠ و٩٠% من مجموع الاراضي الفلسطينية، بعد ان اتفق على عزل المناطق والمدن الرئيسية بعضها عن بعض - طبقا للنص الرسمي - وحولها الى كانتونات سكنية محاصرة بالقوات الاسرائيلية.

(٢) انه كرس وضع المستوطنات الاسرائيلية - ١٢٥ مستوطنة - في الاراضي الفلسطينية، وضمن لها الامن الكامل بحماية الجيش الاسرائيلي، وبتحويلها الى ترسانات عسكرية متحركة في اهم مناطق الضفة الغربية داخل شبكة مواصلات واتصالات وحماية عالية الكفاءة.

(٣) انه اطلق يد اسرائيل في تهويد القدس والسيطرة عليها نهائيا، وفي اقرار تهويد الخليل لحماية ٤٠٠ مستوطن فقط على حساب ١٢٠ الف فلسطيني هم سكان الخليل! اخيرا.. بين هجومات المعارضين، ودفاع المؤيدين، سيشغل هذا الاتفاق محل نظر، وسيظل الحكم عليه مؤجلا الى حين تتضح كل حقائقه وتظهر كل خفاياه، لكننا في كل الاحوال نؤمن بان الاتفاقات رغم بهرجة نقلها على الهواء، تظل معلقة في الهواء، ما لم تكتسب مصداقية الحق وشرعية الحقيقة، وكتاهما المصداقية والشرعية مازالت غائبة عنا، بينما اتسعت الابتسامة على وجه الرئيس الامريكي كلينتون، باعتباره الرابع الاكبر من اتفاق على الهواء، تابعه المشاهدون.. وغفوا!!

واشنطن بيوم، باغلبية ١٨ صوتا، فان وزيرين رفضاه هما وزير الطاقة «جونين سيفيف»، ووزير الايدان «شمعون شتريت»، لانهما يريان فيه خطرا على مستقبل الدولة العبرية، وبينما تحمس بعض الوزراء للاتفاق، مثل قول «بنيامين اليعازر» وزير الاسكان، ان عملية السلام الحقيقي تبدأ بهذا الاتفاق، فان زميلا له، عبر عن رأي آخر، وهو «ابراهيم شوحات» وزير المالية، الذي قال ان هذا الاتفاق يعني نهاية دولة اسرائيل من البحر الى النهر، ويعني من البحر الابيض المتوسط الى نهر الاردن!!

وان ظلت هذه المعارضة الاسرائيلية، داخل «النطاق الحكومي»، فان المعارضة الأكثر حدة وتشددا، ظهرت بالضرورة على الجانب الآخر، جانب المستوطنين وجانب المتشددين السياسيين والدينيين، من انصار حزب الليكود، الى أعضاء الاحزاب الدينية والمنظمات اليهودية المتعصبة والمتطرفة، وكلهم يرون ان هذا الاتفاق سيدمر تماما الدولة اليهودية في القريب، ويحوي بنودا سرية - كما يزعم احد زعماء المتطرفين وهو «هارون دومب» - تسمح للفلسطينيين بتدمير

كل المستوطنات اليهودية قريبا، وصولا لتهديد زعماء الليكود بانهم سيلغون الالتزام الاسرائيلي، باتفاق السلام مع الفلسطينيين، اذا وصلوا الى الحكم في الانتخابات العامة المقرر اجراؤها في العام القادم!!

يبقى ان نتعرض للموقف العربي من الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الاخير.. فان كان الترحيب هو سمة معظم الحكومات العربية، فان بعضها قد عارض وندد.. يكفي ان نذكر هنا الانتقاد السوري والهجوم اللبناني، وكلاهما له وزن ودور، بحكم رؤيتهما القائلة ان التسارع المنفرد في الاتفاق على المسار الفلسطيني - بعد الاتفاق الاردني - يضعف قوة التفاوض على المسار السوري - اللبناني.

غير ان الذي يلفت النظر اكثر هو المعارضة الفلسطينية لهذا الاتفاق، وهي معارضة تضم كل الوان قوس قزح، تضم معارضة التيارات

الاسلامية - حماس وجهاد - وتضم التيارات اليسارية والرايكانية، مثلما تضم بعض المعتدلين في الوسط وكلها معارضة تعبر عنها المنظمات الفلسطينية العشر المعارضة لسياسة عرفات والتي تتخذ من سوريا مقرا لها.

لكن الذي يلفت النظر اكثر هو تاكل التأييد لعرفات وسياسته داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حصنه الرئيسي والشرعي في القيادة.. فعندما دعا الرئيس عرفات اللجنة التنفيذية لاجتماع عاجل في تونس - قبل مغادرته لباريس ثم واشنطن - لكي تقر اتفاق طابا قبل توقيعها في العاصمة الامريكية، حضر تسعة أعضاء ورفض الحضور سبعة أعضاء تأكيدا على معارضتهم لهذا الاتفاق..